The Impact of Governance on the Performance of Jordanian Commercial Banks as measured by Tobin's Q

Marah shahabuddin[(1)*] **Ahmad Khazaeila[(2)]**

(1) Al al-Bayt University, Mafraq – Jordan.
(2) Al al-Bayt University, Mafraq – Jordan.

Received: 02/05/2022
Accepted: 01/11/2022
Published: 03/12/2022

**** Corresponding Auther:***
marah4106@gmail.com

Abstract

The study aimed to analyze the impact of corporate governance on the performance of commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. In order to improve the performance of banks and apply governance as a mechanism to enhance competitiveness and spread the culture of governance among financial institutions, The population of the consisted of all banks listed on the Amman Stock Exchange, where the governance was measured through (the size of the board of directors, the independence of the board of directors, the duplication of the position of the chairman of the board of directors, and foreign ownership), while the performance of Jordanian commercial banks was measured through the (Tobin`s Q). The descriptive and analytical approach was followed, and many statistical methods were used, such as descriptive statistics, regression analysis and a random effect. The results proved that there is no effect of the size of the board of directors and the independence of the board of directors on the performance of banks, and that there is a positive impact of both foreign ownership and the size of the bank on the performance of banks, while there is a negative impact of the dual position of the chairman of the board on the performance of commercial banks. The study recommended the following for banks to focus more on implementing governance instructions, in order to have a positive impact on the performance of commercial banks in Jordan.

أثر الحوكمة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاسا بـ Tobin's Q

مرح شهاب الدين[1] أحمد خزاعلة[2]

(١) جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

(٢) جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. من أجل تحسين الأداء للبنوك وتطبيق الحوكمة كآلية لتعزيز القدرات التنافسية ونشر ثقافة الحوكمة بين المؤسسات المالية. تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان. حيث تم قياس الحوكمة من خلال (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، والملكية الأجنبية)، بينما تم قياس أداء البنوك التجارية الأردنية من خلال (Tobin`s Q). وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار ونموذج الأثر العشوائي. وأثبتت النتائج بأنه لا يوجد أثر لكل من حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة على أداء البنوك، كما أنه هناك أثر إيجابي لكل من الملكية الأجنبية وحجم البنك على أداء البنوك بينما هناك أثر سلبي لازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية. وأوصت الدراسة على ما يلي تركيز البنوك بشكل أكبر على تطبيق تعليمات الحوكمة، من أجل عمل تأثير ايجابي على أداء البنوك التجارية في الأردن.

المقدمة.

عندما شهد العالم سقوط وانهيار العديد من الشركات، والتي أبرزها شركتا أنرون وورلد كوم واللتين ارتبط انهيارهما بالفساد الإداري أو المحاسبي أو ضعف آليات الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات، ظهرَ موضوع الحوكمة على المستوى العالمي، لاسيما في أعقابِ الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شاهدتها عدة من دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا الاتحادية والبرازيل في عقد التسعينيات من القرن العشرين. فقد تعتبر الحوكمة أو كما يُطلق عليها في الإنجليزية (governance) من أهم المتطلبات والضروريات الحتمية التي أضحى تطبيقها أساساً في الآونة الأخيرة، لضمان تنظيم العمل في منظمات القطاع الخاص والعام.

مشكلة الدراسة وأهميتها.

إنَّ البنوكَ التجارية الأردنية هي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وأن العمل في البنوك التجارية الأردنية يتميز عن غيره من القطاعات لأن مخاطره مرتفعة ومترابطة. وبعد النظر إلى بيانات هذه الدراسة، أظهرت هذه البيانات أن هناك تذبذب في الملكية الأجنبية وحجم البنك للبنوك التجارية الأردنية، كما أن هناك تذبذب في أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً Tobin's Q. ذلك جاءت الدراسة للتأكد من إن المتغيرات المستقلة التالية تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، الملكية الأجنبية) من خلال الحوكمة على أداء البنوك التجارية الأردنية كمتغير تابع الذي سيتم قياسه من خلال Tobin's Q التي تعبر في أبسط مستوياتها عن العلاقة بين القيمة السوقية وقيمة الأصول، بعبارة أخرى إنها وسيلة لتقدير ما إذا كانت الشركة أو سوق ما مقومة بأقل من قيمتها أو مقومة بأكثر من قيمتها.

أسئلة الدراسة.

- ما هي آليات الحوكمة التي تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هو أثر حجم مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q؟
٢- ما هو أثر استقلالية مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q؟
٣- ما هو أثر ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q؟
٤- ما هو أثر الملكية الأجنبية على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً ب Tobin's Q؟
٥- ما هو أثر حجم البنك على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً ب Tobin's Q؟

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية البالغة للحوكمة في السنوات الأخيرة، لا سيما في أعقاب سلسلة الأزمات المالية والمصرفية التي أثرت على العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم؛

وبالنظر إلى أن القطاع المصرفي هو الممول الأساسي لجميع القطاعات الأخرى، وأن الطبيعة الفريدة لهذا القطاع تجعل انهياره يؤثر على دائرة أوسع، ومن هناوجبالاهتمام بمجموعة المؤثرات التي يمكن لهاأن تؤثر على نشاطات البنوك الأردنية وأدائها ومن بينها الحوكمة التي ترسمها البنوكالمركزية والجهات الرقابية في الدولة؛ حيث تعتبر الحوكمة أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليهاالسياسة الاقتصادية والتي تؤثر على الأداء لدى البنوك الأردنية وأرباحها واستقرارها.

أنموذج الدراسة.

تتكون الدراسة من المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير المستقل وهو الحوكمة المتمثلة في أربعة أبعاد التي تعبر أربعة منها عن المقاييس الأساسية للحوكمة، حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية المدير التنفيذي، والملكية الأجنبية.

ثانياً: المتغير التابع وهو أداء البنوك التجارية الأردنية وتم قياسها في Tobin's Q.

وتم استخدام Tobin's Q لكونه من أكثر المقاييس المتميزة في قياس أداء البنوك.

ثالثاً: المتغير الضابط: حجم البنك والذي يتم قياسه عن طريق لوغاريتم مجموع الأصول.

الإطار النظري.

مفهوم الحوكمة:

حظيت قضية الحوكمة باهتمام كبير من الجهات الرقابية والإشرافية والمنظمات الدولية التي تعتبرها من أهم ركائز الاستقرار المالي، خاصة بعد حدوث أزمات مالية طالت بعض الكيانات الاقتصادية الكبرى؛ إذْ أثارت الأزمات المالية العالمية العديد من الأسئلة حول ممارسات إدارة العديد من الشركات والبنوك العالمية. ومن هنا بدأ الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية وأصبح قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كافة الاقتصاديات في ظل ما يسمى بالعولمة.

القواعد التي ترتكز عليها الحوكمة، (محمد، ٢٠١٩):

- **الشفافية (Transparency)**: تعني العلنية (إتاحة) في مناقشة الموضوعات وحرية تداول

المعلومات المتعلقة بالعمل في المجال العام. وهي الإفصاح عن كم كافي من المعلومات المناسبة والخاصة بأعمال البنوك وسياساتها دون المخاطرة بأهدافها الاستراتيجية والإفصاح عن تعاملاتها وعلاقاتها بكل الأطراف الداخلية والخارجية وذوي المصلحة.

- **المساءلة (Accountability)**: تعني المساءلة تقديم كشف حساب عن تصرف ما وتشمل المساءلة جانبين هما التقييم، والثواب والعقاب أي أن يتم أولاً تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه. مجلس الإدارة عليه مسئولية ائتمانية تجاه المساهمين، فهو منوط بحماية حقوق المساهمين وأن يعمل على زيادة قيمتها والتأكد من أنه يقوم بالوفاء بمسئولياته تجاه كافة الأطراف المتعاملة معه.
- **المشاركة (Participation):** تعني أن يسمح للمواطنين بالمشاركة في كل نواحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بنفسهم.
- **توازن المصالح (Balance of Power):** تعني الاهتمام بمصلحة المساهمين من خلال تعظيم أرباحهم، ومصالح الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة والاهتمام بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة.

<u>أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك:</u>

يحقق تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية مجموعة متنوعة من الأهداف، من أهمها زيادة فرص التمويل وتكاليف الاستثمار منخفضة، واستقرار الأسواق المالية والحد من الفساد. علاوة على ذلك، فإن التزام البنوك التجارية باتباع معايير الحوكمة يساعد في تشجيع الشركات التي تقترض منها على اتباع هذه القواعد، وأهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة. عند العمل مع البنوك يؤدي اتباع مبادئ الحوكمة إلى انخفاض مستوى المخاطر وتقليل التعثر المالي.

وتتمثل أهمية الحوكمة فيما يلي: (عابدين، ٢٠٢١)

- **العمل على رفع مستوى الأداء وتحسين الكفاءة:**

يتم تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة قيمة الأصول عند اتباع معايير الحوكمة. ويجب تصميم نموذج الحوكمة وفقاً لحجم المؤسسة أو البنك مع القدرة على إدارة الأعمال على المستوى المحلي

وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى العالمي، وزيادة الرقابة الإشرافية وتجنب الأزمات، وخفض تكاليف رأس المال، وتسهيل اكتشاف الفساد والاحتيال.

- **زيادة العائد على رأس المال المستثمر:**

تعمل الحوكمة على تحسين أداء أسعار الأسهم وزيادة الربحية وزيادة الأرباح الموزعة وتقليل مستويات المخاطر كما أن هناك صلة بين نشاط مجلس الإدارة واستقلاليته وبين الأداء الفعال للحوكمة.

- **تعزز الأداء وتحسن الكفاءة التشغيلية:**

يتم تحقيق ذلك من خلال زيادة الأرباح المتوقعة وتحقيق أكبر قدر من الالتزام والمسؤولية وتقليل المخاطر المحتملة، وتوافر المعلومات يؤدي إلى اتخاذ القرار أفضل مع القيادة ومتابعة وتوجيه استراتيجي أمثل.

<u>قياس الحوكمة في البنوك التجارية:</u>

- **حجم مجلس الإدارة**

يعبر حجم مجلس الإدارة عن عدد المدراء الأعضاء الذين يشكلون مجلس الإدارة؛ إذْ يعدُّ حجم مجلس الإدارة كبيراً إذا زاد عدد أعضاء المجلس عن (١٠) أعضاء يبلغ متوسط حجم مجلس الإدارة في البنوك التجارية حوالي (١٠) أعضاء وتتراوح الحدود العليا والدنيا ما بين (٤-١٥). (الربيعي وراضي، ٢٠١٢)

على الرغم من أهمية مجلس الإدارة، لا يوجد اتفاق على عدد أعضاء مجلس الإدارة. ويمكن أن تؤدي زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى زيادة فعالية المجلس في القيام بوظيفة الرقابة والإشراف نتيجة زيادة الخبرة من الموارد البشرية؛ ومع ذلك وعلى الرغم من أهمية مجلس الإدارة لا يوجد اتفاق على عدد أعضاء مجلس الإدارة. (الربيعي وراضي، ٢٠١٢)

- **استقلالية مجلس الإدارة**

تتجه النظم القانونية التي تعمل في ظلها البنوك التجارية إلى التمييز بين مختلف أعضاء مجلس الإدارة تبعاً للواجبات التنفيذية والاستشارية المكلفين بأدائها داخل البنك فإن بعض أعضاء المجلس الإدارة يقومون ببعض الواجبات التنفيذية والاستشارية لصالح إدارة البنك وهذا يجعلهم يعرفون المدراء التنفيذيين أو

أعضاء مجلس الإدارة الداخليين Insider Director أمّا الأعضاء الذين ليست لديهم هذه المسؤوليات هم المدراء غير التنفيذيين أو أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين (Outside Director Johlet al .., 2015).

بهدف أن يقوم مجلس الإدارة بمهامه في رقابة المدراء التنفيذيين فإنه يتم تشكيل أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين (الخارجيين) وبذلك يتصف بالاستقلالية، وفي هذه الدراسة تم اختيار استقلالية مجلس الإدارة كمتغير مستقل لقياس الحوكمة ومعرفة أثرها على الأداء للبنوك التجارية الأردنية. وسيتم قياس استقلالية مجلس الإدارة بقسمة عدد الأعضاء الخارجيين (المستقلين) على عدد الأعضاء الكلي (Al-Manaseer et al.., 2012).

- **ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة**

يمثل عضو مجلس الإدارة (المدير التنفيذي) في شخص يعتلي قمة الإدارة التنفيذية العليا، بينما يتمثل رئيس مجلس الإدارة في شخص مسؤول عن أداء المجلس بشكل عام وتوجيهه وضمان فعالية أدائه ويتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين المدير التنفيذي ولا يفضل الجمع بين المنصبين وفي حالة الجمع بينهم يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية.

يعدُّ الفصل بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة بمثابة حماية لحقوق الملاك فقد أشار Jensen (1993) إلى أنَّ السماح للمدير التنفيذي بالعمل كرئيس مجلس الإدارة يضر باستقلالية مجلس الإدارة كما يؤدي إلى اختلال في عملية الإشراف والمراقبة ويزيد من احتمال التلاعب بالأرباح والتي تؤثر سلباً على تعظيم ثروة الملاك. وفي هذه الدراسة تم اختيار ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة كمتغير مستقل لقياس الحوكمة ومعرفة أثرها على الأداء للبنوك التجارية الأردنية. وسيتم قياس ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة بإعطاء رقم (١) في حالة وجود فصل بين منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة، بينما يتم إعطاء الرقم (٠) في حال عدم وجود فصل بينهم (Al-Manaseer et al .., 2012).

- **الملكية الأجنبية**

يعكس التنوع في ملكية البنوك التجارية عن التنوع من حيث التجربة والإدارة والخبرة الوظيفية والخلفية التعليمية وأيضاً التنوع في الملكية يدور حول زيادة ثروة المساهمين من خلال تحديد واختيار أعضاء مجلس الإدارة من مجموعة أكبر من الأفراد ذوي المهارات العالية، كأفكار ووجهات نظر جديدة داخل المجلس تؤدي إلى قرارات ومناقشات أفضل، علاوة على ذلك أنه يمكن أن يساعد تنوع مجلس الإدارة تحسين ممارسات حوكمة الشركات.

تشير الملكية الأجنبية إلى ملكية المستثمرين الجانب في رأس مال البنوك، وذلك من خلال مجموعة من العلاقات والأنشطة التجارية بالإضافة إلى أن الشركاء الأجانب يقومون بتزويد البنوك المحلية بالتكنولوجية المتقدمة والمعرفة بجانب الإسهامات المالية؛ إذ إنَّ البنوك التي يمتلكها أجانب تكون أكثر ابتكاراً، لذا يجب وضع استراتيجيات تقوم بجذب الاستثمارات والمحافظة عليها. (Bhaghwati, 2013)

وفي هذه الدراسة تم اختيار الملكية الأجنبية كمتغير مستقل لقياس الحوكمة ومعرفة أثرها على الأداء للبنوك التجارية الأردنية. وسيتم قياس الملكية الأجنبية بقسمة إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها الأجانب على إجمالي عدد الأسهم في البنك. (Al-Manaseer et al., 2012)

مفهوم الأداء:

في معظم الاقتصاديات، يعدُّ الأداء أمراً بالغ الأهمية لما يقدمه من توجيه وتحكم ويسمح للبنوك التجارية بمعرفة أدائها، ويتم تحقيق ذلك من خلال استخدام طرق تعتبر عامل تصحيحياً وتوجيهياً. وقد أجريت على الأداء العديد من الدراسات والبحوث المالية والإدارية والمحاسبية.

تشير كلمة الأداء إلى النتائج المتحققة فعلياً قياساً بالأهداف المراد تحقيقها. ويمكن توضح الأداء من خلال المفهوم التالي:

حيث إنّه يشير إلى قدرة البنوك على تحقيق الأهداف المالية ويعتمد الأداء في البنوك على العديد من العوامل الداخلية والخارجية؛ فإن العوامل الخارجية لا يستطيع البنك السيطرة عليها بينما يستطيع السيطرة على العوامل الداخلية للبنك من قِبل الإدارة. (الطويل وجاسم، ٢٠١٩)

الدراسات السابقة وتطور الفرضيات.

الدراسات العربية:

دراسة (طاشكندي، ٢٠١٩)، أثر آليات الحوكمة على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير الحوكمة الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة لعمل المصارف الإسلامية، وكانت عينة الدراسة مكونة من ٢٤ مصرفاً إسلامياً في خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي، واستخدمت هذه الدراسة (العائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية) كمتغير تابع للتعبير عن ربحية المصارف الإسلامية، وانقسمت المتغيرات المستقلة إلى (متغيرات الحوكمة، متغيرات داخلية مالية، متغيرات خارجية متعلقة بالاقتصاد الكلي). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر تطبيق قواعد الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية، وقد أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين متغير الحوكمة الشرعية العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ووجود علاقة عكسية بين متغير حوكمة الشركات وأوصت الدراسة في زيادة الاهتمام بمراجعة اللوائح المنظمة للحوكمة والتي تكفل تحديد الصلاحيات والمسؤوليات لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وهيئة الرقابة الشرعية.

دراسة (مبيضين، شهيد 2019)، "أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن مجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي للمصارف الإسلامي السورية (دراسة حالة).

هدفت هذه الرسالة إلى بيان أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن مجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وكان مجتمع الدراسة هو مصرف سورية الدولي الإسلامي، للفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٩).واستخدمت هذه الدراسة (العائد على الحقوق الملكية والعائد على الموجودات) لقياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية كمتغير تابع، بينما استخدمت (مجلس الإدارة، لجان الإدارة، التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، حوكمة المخاطر الحوكمة الشرعية، الإفصاح والشفافية) لقياس حوكمة الشركات كمتغير مستقل. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت هذه الدراسة أن مصرف سورية الدولي لم

يلتزم بتطبيق مؤشر الحوكمة خلال سنوات الدراسة، ولا يوجد أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة في العائد على الحقوق الملكية والعائد على الموجودات وأوصت أن يتم دراسة تطبيق مؤشر الحوكمة في الأداء المالي للمصارف بعد تطبيقه بشكل كامل.

دراسة (عيسى، ٢٠١٧)، أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية).

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير آليات حوكمة المصارف على الأداء المالي للبنوك الجزائرية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، وكان مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الدولة الجزائرية، وقد استخدمت هذه الدراسة (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الحقوق الملكية، معدل العائد على الاستثمار) كمتغير تابع لقياس الأداء، واستخدمت (مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة، الإفصاح والشفافية، المراجعة الخارجية السوق، القوانين والتشريعات، أصحاب المصالح، اللوغاريتم الطبيعي لعدد الأعضاء العاملين في مجلس إدارة البنك) كمتغير مستقل لقياس آليات الحوكمة. وأهم النتائج عن تواجد آليات حوكمة المصارف في البنوك التجارية الجزائرية وبمستوى فوق المتوسط، وأنَّ آلية مجلس الإدارة هي أهم آلية من وجهة نظر عينة الدراسة أن تكون نقابات تسعى إلى حماية مصالح الموظفين وحقوقهم، وأن يكون تشريعات وسياسات دقيقة ومحددة مرتبطة بالحوكمة تعمل البنوك من خلالها على أسلوب أو طريقة معينة تعتمد عليها البنوك في تطبيق الحوكمة.

دراسة (نادر،٢٠١٦)،" أثر الملكية الإدارية في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، (دراسة باستخدامTobin's Q).

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بالملكيّة الإدارية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وكان مجتمع الدراسة يتكون من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقد شملت عينة الدراسة ٢٤ شركة موزعة على خمسة قطاعات هي المصارف والتأمين والصناعة والزراعة والخدمات، واستخدمت الدراسة (القيمة السوقية للشركات) كمتغير تابع لتقييم مستوى حوكمة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واستخدمت (نسبة ملكية المدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، نسبة ملكية مجلس الإدارة) كمتغير مستقل

لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالملكية الإدارية على القيمة السوقية، واستخدمت (حجم الشركة، نوع القطاع، نسبة المديونية) كمتغير ثانوي لمعرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة بالخصائص المختلفة للشركات. اعتمدت الدراسة على المقاربة الاستنباطية والمنهج التحليلي، ووضع الفروض من خلال الأسلوب التحليلي ومن ثم استخدام النتائج التي تخدم أغراض البحث. وأظهرت هذه النتائج؛ يتعين على الشركات اتباع قواعد الحوكمة لا سيما المتعلقة بالملكية الإدارية، توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة، والقيمة السوقية مقاسة حسب Tobin's Q، ملكية الرئيس التنفيذي ونسبة ملكية مجلس الإدارة والقيمة السوقية مقاسة حسب Tobin's Q.

دراسة (النابلسي والجعافرة، ٢٠١٧)، بعنوان: أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الحوكمة وأهميتها ومبادئها وأهدافها، وبيان السبل الكفيلة بتعزيز الحوكمة في المصارف الأردنية. خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، وكان مجتمع الدراسة القطاع المصرفي الإسلامي الأردني الذي يشمل البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الأردن دبي الإسلامي، ومصرف الراجحي. وقد تم اختيار عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي. تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وأهم النتائج أنَّ الحوكمة مجموعة أدوات ووسائل تعتمد عليها المؤسسات لتوفير مناخ وبيئة تتميز بالعقلانية والرشد في تطوير استراتيجياتها، وتنفيذها بشفافية ورشد للوصول إلى النتائج المخطط لها، وباتباع أساليب الرقابة والردع المناسبة لمكافحة الهدر والفساد. أن البنك المركزي الأردني يهدف إلى تعزيز وتطوير وظيفته الإشرافية على البنوك والمؤسسات المالية من خلال إبراز أهمية انضباط كل بنك وامتثاله لتوجيهات البنك المركزي. وأوصت أن يضمن مجلس الإدارة التزام الإدارة العليا بالمصارف بالسياسات التي تمنع أو تحدُّ من السلوكيات التي تعيق تطبيق الحوكمة.

<u>الدراسات الأجنبية:</u>

(Al Manaseer, 2012): The Impact of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير حوكمة الشركات استخدام الأبعاد التالية (حجم

مجلس الإدارة، وتكوين مجلس الإدارة، وحالة الرئيس التنفيذي، والملكية الأجنبية) على أداء البنوك الأردنية. وكان مجتمع هذه الدراسة هو جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان وقد كانت العينة ١٥ بنك مدرج في بورصة عمان للأوراق المالية للأعوام من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية وكان من أبرزها استخدام البيانات المجمعة و(طريقة التقدير) لفحص العلاقة التجريبية بين البنوك الأردنية. وأهم النتائج وجود علاقة إيجابية بين حوكمة الشركات والأبعاد: عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين والملكية الأجنبية والأردنية أداء البنوك. حيث إنَّ حجم مجلس الإدارة وفصل دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لديه علاقة سلبية مع الأداء. استفادة البنوك من الحجم الكبير في تقديم الخدمات أكثر من منح القروض. وأوصت بإيجاد حل لمشكلة عدم إيجاد نتائج الأداء بدقة الآليات أو النتائج الفعلية من ذوي الخبرة من قبل البنوك في السوق المالية بسبب استخدام وكلاء لآليات حوكمة الشركات الفعلية والبنوك.

(Fanta, 2013): Corporate governance and impact on bank performance in Ethiopia

هدفت هذه الدراسة إلى فحص آليات حوكمة الشركات وأثرها على أداء البنوك التجارية في غياب البورصة المنظمة. قيمت الدراسة العلاقة بين مجموعة مختارة من آليات حوكمة الشركات المحلية والخارجية، وأداء البنك كما تم قياسه حسب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وكان مجتمع هذه الدراسة هو جميع البنوك التجارية الأثيوبية وكانت عينة الدراسة ٩ بنوك تجارية منها ٢ مملوكة للدولة والباقي خاصة. وتم جمع البيانات المالية للبنوك التجارية التي تغطي الفترة من(٢٠٠٥ – ٢٠١١) وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام طريقة الكمية لتحليل البيانات التي تضمنت التحليل الإحصائي الوصفي والإستنتاجي وتحليل الانحدار متعدد المتغيرات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء العديد من الاختبارات لنموذج الانحدار الخطي وأهم النتائج أن حجم مجلس الإدارة ووجود لجنة تدقيق فيه كان لهما أثر سلبي على أداء البنك. بينما كان لحجم البنك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء البنك. وبالمثل، كان لكفاية رأس المال أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية كمقياس لآلية حوكمة الشركات. وقد أوصت الدراسة إلقاء الضوء على الإطار القانوني لحماية حقوق مساهمي الأقلية الذي كان من العوامل الرئيسية التي لها تأثير سلبي على حوكمة الشركات وأداء البنوك في أثيوبيا.

(Abu-Bakr, 2017): CorporateGovernance and Banks' performance: evidence from Egypt

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على أداء البنوك في مصر، وتم استخدام (حجم مجلس الإدارة، المدراء غير التنفيذيين، ازدواجية الرئيس التنفيذي، ومؤهلات مجلس الإدارة وحاملي الأسهم) كمتغير مستقل وتم استخدام (العائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية) كمتغير تابع، واستخدمت (حجم البنك، نسبة كفاية رأس المال، نسبة الدين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الثورة، الأزمات، النمو) كمتغيرات متحكمة، وكانت عينة الدراسة مكونة من 25 مصرفاً مصرياً خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٤) وتم استخدام نماذج العامة المعممة وأظهرت النتائج حجم مجلس الإدارة وثنائية الرئيس التنفيذي ونسبة كفاية رأس المال وحجم البنك تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنك ووجود علاقة سلبية مع العائد على الأصول، مما يشير إلى أن البنوك المصرية عانت بشكل كبير خلال فترة الثورة خاصة البنوك المحلية. لا يؤثر أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، والعرض التقديمي النسائي، من إن البنوك، ومؤهلات مجلس الإدارة، والملكية الجماعية على أداء البنك. أوصت الدراسة أن البنك يجب أن يحتفظ بعدد مناسب من المديرين في مجلس إدارة البنك بأقصى حجم، بناءً على حجم وتعقيد عمليات البنوك، طالما أن مجالس الإدارة الكبيرة تؤدي أنشطتها الإشرافية بشكل صحيح.

(Salem & Others, 2016): Does corporate governance affect Australian banks performance.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الانهيارات الأخيرة للشركات التي أدت إلى زيادة انعدام الأمن في الأسواق المالية، وأثارت استجابات تنظيمية. تقدم هذه الدراسة أدلة تجريبية على العلاقة بين حوكمة الشركات وكفاءة البنوك الأسترالية. وكان مجتمع هذه الدراسة هو جميع البنوك الأسترالية وقد كانت العينة ١١ بنك استرالي وأخذت بياناتهم بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣. وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية وكان من أبرزها استخدام تحليل غلاف بيانات التمهيد المزدوج على مرحلتين، المرحلة الأولى وهي النهج الحدودي العشوائي، والمرحلة الثانية هي تحليل غلاف البيانات غير البارامترية، للبنوك ال ١١ مع أخذ عوامل الحوكمة في الاعتبار. وأهم النتائج عدم وجود أثر محقق حتى الآن من فعالية إجراءات حوكمة الشركات وتأثيرها على أداء

البنوك في أستراليا. ويوجد أثر إيجابي لحوكمة الشركات على كفاءة مجلس الإدارة. وأوصت الدراسة الاعتماد على البيانات المالية وهيكل مجلس الإدارة والملكية لـ ١١ بنكًا أستراليًا مع امتداد فترة الدراسة لتشمل سنوات أكثر.

(Mohammed, 2012): impact of Corporate Governance on Banks Performance in Nigeria

هدفت هذه الدراسة في فحص فعالية حوكمة الشركات بهدف تحديد تأثيرها على أداء الشركات وتوفر تدابير لتعزيز الأداء المالي للشركات والممارسات التجارية السليمة، وكان مجتمع هذه الدراسة يتكون من ٢٥ بنكاً تجارياً في نيجيريا يمثلون بنوك الجيل القديم. وتكونت عينة الدراسة من ٩ بنوك تم اختيارها بناءً على إمكانية الوصول إلى البيانات، استفادت الدراسة من البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية المدققة لتلك البنوك لمدة عشر سنوات (٢٠٠١-٢٠١٠). واعتمدت هذه الدراسة تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، كلما ارتفعت قيمة القرض المتعثر للائتمان المقدم إلى العميل، زاد مخصص القرض المطلوب، وقل العائد وأن الأداء المالي ينخفض. وإن جودة حوكمة الشركات تؤثر في الصناعة المصرفية على جزء من قرضها المتعثر. وبالتالي فإن القرض المتعثر كنسبة ائتمان هو مؤشر على جودة حوكمة الشركات. وأن الارتفاع المستمر في القروض المتعثرة يشير إلى رداءة نوعية الحوكمة. أوصت الدراسة المراجعة المستمرة لقواعد الحوكمة أمرًا ضروريًا بسبب التعقيد والبيئة المتغيرة المستمرة للقطاع المصرفي في نيجيريا. ويجب اعتماد المدونات الدولية لحوكمة الشركات بشكل صحيح لتلبية احتياجات بيئة الحوكمة النيجيرية.

فرضيات الدراسة.

بالاطلاع على مشكلة الدراسة والبحث في إيجاد نتائج علمية وضعت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات لدراستها وتحليلها بناءً على التساؤلات التي تدور حول أثر الحوكمة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً ب Tobin's Q، الذي يشير إلى قسمة مجموع القيمة السوقية للشركة والقيمة الدفترية للمطلوبات على القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة، وكانت كالآتي:

- **<u>فرضية رئيسية:</u> لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً ب Tobin's Q.**

- **فرضيات فرعية:**

H_{01}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q.

H_{02}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q.

H_{03}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q.

H_{04}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q.

H_{05}: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin's Q. (متغير ضابط)

منهجية الدراسة.

أسلوب الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لغرض اختبار فرضيات الدراسة ولمعرفة العلاقة بين الحوكمة وأداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـTobin's-Q خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، والمنهج الوصفي التحليلي يشير إلى دراسة ظاهرة معينة، فيتم دراسة أحداث وظواهر موجودة، وقياسها كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ومن ثم تحليل العوامل التي تدخل في هذه الظاهرة ووصف مدى ترابطها بغرض التوصل للنتائج التي ترتبط بتلك المتغيرات ووضع التفاسير المناسبة لها.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المحلية المدرجة في بورصة عمان والتي بلغ عددها ١٣ بنكاً تجارياً، واقتصرت الحدود الزمنية للدراسة على الفترة الزمنية ٢٠١٠-٢٠٢٠.

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على بيانات ثانوية، وتتمثل بالرجوع للعديد من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة المحكمة وغير المحكمة والتقارير والوثائق الخاصة بموضوع الحوكمة وتأثيرها على أداء البنوك التجارية، وموقع بورصة عمان www.ase.com.jo الذي يساعد في الحصول على متغيرات الدراسة للفترة (2010-2020).

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تكونت الدراسة من عدة متغيرات تابع ومستقلة وضابطة، وفيما يلي توضيح لكل منها مع كيفية قياسها في الدراسة الحالية:

- **المتغير التابع: أداء البنوك التجارية**

يوجد العديد من الاختبارات لقياس الأداء للبنوك مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد، ولكن في الدراسة الحالية فقد تم الاعتماد على (**Tobin`s Q)** لقياس أداء البنوك التجارية، ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية (Rostami, 2015)**:**

Tobin's Q= (القيمة السوقية الإجمالية للشركة + القيمة الدفترية للمطلوبات) / القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة.

- **المتغيرات المستقلة:**

تكونت المتغيرات المستقلة من عدة عوامل وهي: (Al-Manaseer, 2012)

١- **حجم مجلس الإدارة Board of Director Size:** تم قياسها في الدراسة الحالية من خلال احتساب عدد أعضاء مجلس الإدارة.

٢- **استقلالية مجلس الإدارة Board of Director Independence:** تم قياسها في الدراسة الحالية من خلال قسمة عدد الأعضاء المستقلين على عدد الأعضاء الكلي.

٣- **ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارةBoard CEO/ Duality:** تم قياسها في الدراسة الحالية على اعتبارها متغير وهمي، بحيث يتم إعطاء الرقم (١) في حال كان هناك فصل بين منصب الرئيس ومنصب الرئيس التنفيذي، (٠) لغير ذلك.

٤- **الملكية الأجنبية Foreign Ownership:** تم قياسها في الدراسة الحالية من خلال قسمة إجمالي الأسهم العادية التي يمتلكها الأجانب على إجمالي عدد الأسهم.

- **المتغيرات الضابطة:**

تكونت المتغيرات الضابطة من متغير حجم البنك، حيث إن حجم البنك يعكس مستوى قوة عمل البنك، بحيث يتم قياسه من خلال احتساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك. (Al-Manaseer, 2012)

أنموذج الدراسة:

تم بناء نموذج الدراسة تبعاً للعديد من الدراسات؛ دراسة (Al-Manaseer, 2012) تم اعتمادها لقياس متغيرات الحوكمة ودراسة (Rostami, 2015) لقياس نموذج Tobin's Q، وفيما يلي توضيح لذلك:

$$\text{Tobins Q} = \beta 0_{it} + \beta_1 \text{BODsize}_{it} + \beta_2 \text{BODIndep}_{it} + \beta_3 \text{CEO}_{it} + \beta_4 \text{Foreign}_{it} + \beta_5 \text{Size}_{it} + e$$

حيث يدل كل منها على ما يلي:

Tobin's Q= توبنز كيو من أجل قياس الأداء المالي في البنوك التجارية.

β= معامل الانحدار (β0، β1، β5.....).

BODSize= حجم مجلس الإدارة.

BODIndep= استقلالية مجلس الإدارة.

CEO= ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة.

Foreign= الملكية الأجنبية.

Size= حجم البنك.

e= خطأ التقدير العشوائي.

الاختبارات الإحصائية المستخدمة

تم تجميع كافة البيانات الخاصة بالدراسة، فقد تم إدخالها على برنامج (E-Views)، وذلك من أجل تحليلها والحصول على العديد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وهي:

- **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic):** يعبر عن وصف المتغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتلك المتغيرات.
- **ارتباط بيرسون (Person Correlation):** يساعد هذا الاختبار في فحص المتغيرات المستقلة في الدراسة، وذلك من أجل معرفة مدى وجود ارتباط عالي ما بينهم وحل هذه المشكلة إن وجدت لإجراء اختبار تحليل انحدار مناسب.
- **اختبار سكون السلاسل الزمنية:** تستخدم لاختبار المتغيرات المستقلة للدراسة وذلك من خلال السلاسل الزمنية الخاصة بتلك المتغيرات، كما أنها يجب أن تتصف بعدم الاستقرار ،مما ينتج عنها مشكلة الانحدار الزائف وهو ما يعرف بـ(Spurious Regression).
- **اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF):** يعتبر هذا الاختبار جزء ثاني لاختبار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، ومن الممكن الحكم على الفرضية بالقبول أو الرفض حسب مستوى الاحتمالية "Probability"، ففي حال كانت أقل من (0.05)، مما يدل على أن قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها (Plosser et al.،1965)، مما يدل على رفض الفرضية الرئيسية بوجود جذر الوحدة، والحكم باستقرار السلسلة الزمنية لكافة متغيرات الدراسة.
- **اختبار Phillips Perron (PP):** يؤدي اختبار (PP) في القدرة على إعطاء تقديرات قوية عند وجود سلاسل ترتبط بشكل متسلسل ومتباين غير ثابت، وقد أكدت دراسة (Mamta، 2004) بأن الاختبار السابق (ADF) لا يمتلك القدرة على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية.
- **عدم السكون في بيانات السلسلة الزمنية:** يتم التأكد من مدى سكون بيانات السلسلة الزمنية من أجل تفاديا لآثار التي تنعكس على عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiplier Linear Regression):** يعد الإنحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج الدراسة من خلال الاستخدام الأمثل للبيانات.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

الإحصاء الوصفي للمتغيرات

تم إجراء اختبار لكافة متغيرات الدراسة من خلال أسلوب الإحصاء الوصفي، وذلك عبر حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتلك المتغيرات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

`المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
حجم مجلس الإدارة	11.615	0.838	10	13
استقلالية مجلس الإدارة	0.3747	0.124	0.07	0.60
ازدواجية رئيس مجلس الإدارة	0.6223	0.486	0	1
الملكية الأجنبية	5.7249	17.11	0	97.74
حجم البنك	3.13	4.15	6.23	9.46
أداء البنوك التجارية Tobin`s Q	36.145	70.60	12.82	61.98

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار ديكي فولروفيليبسبيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية.

جدول (2) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF-Fisher Chi-sq		PP-Fisher chi-sq	
	الفرق الأول Prob	المستوى Prob	الفرق الأول Prob	المستوى Prob
حجم مجلس الإدارة	0.0001	0.7345	0.0004	0.0431
استقلالية مجلس الإدارة	0.0003	0.0002	0.0000	0.5345
ازدواجية رئيس مجلس الإدارة	0.0001	0.0003	0.0001	0.7833
الملكية الأجنبية	0.0353	0.1463	0.0000	0.0021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS.

يلاحظ من نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية في الجدول رقم (2) أنه وفق نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع أن حجم مجلس الإدارة مستقرة عند المستوى بين استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية رئيس مجلس الإدارة وليس كل المتغيرات مستقرة عند المستوى حسب (PP & ADF)، لذا تم أخذ الفرق الأول وإعادة اختباره لاستقرار السلاسل الزمنية باستخدام (PP & ADF)، وأصبحت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وفق اختبار ديكي فوللر الموسع وفيليبس بيرون.

الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة:

وتم اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة حيث تبين من النتائج عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي فإنَّ البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول (3) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	حجم مجلس الإدارة	استقلالية مجلس الإدارة	ازدواجية رئيس مجلس الإدارة	الملكية الأجنبية	حجم البنك
حجم مجلس الإدارة	1				
استقلالية مجلس الإدارة	-0.438	1			
ازدواجية رئيس مجلس الإدارة	0.193	0.066	1		
الملكية الأجنبية	-0.192	0.005	0.048	1	
حجم البنك	-0.258	0.344	-0.070	-0.043	1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS.

بلغ مستوى الارتباط ما بين متغير حجم البنك واستقلالية مجلس الإدارة (٠.٣٤٤) وهي أقل من ٨٠%، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط كبير بين كلا المتغيرين، حيث إنه متغير حجم البنك لا يمثل أو يعبر عن استقلالية مجلس الإدارة، وبالتالي فإنه يمكن تطبيق تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

اختبار فرضيات الدراسة:

يمكن تقدير الـ Data Panel إما بأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect أو بأسلوب الأثر العشوائي Random Effect، حيث إنَّ الاختلاف الجوهري بين الأسلوبين يكمن في مدى ارتباط العوامل

الفردية وعامل الزمن مع المتغيرات المستقلة. ولتحديد أسلوب التحليل الأمثل لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار Hausman.

من أجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة وأداء البنوك التجارية كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman جدول (4)، وبما أن قيمة الاحتمالية أكبر من 5% فإن النموذج المناسب للتقدير هو نموذج الأثر العشوائي.

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي لأداء البنوك التجارية

	Correlated Random Effects - Hausman Test		
	Test cross-section random effects		
Prob.	**Chi-Sq. d.f.**	**Chi-Sq. Statistic**	**Test Summary**
0.2280	2	2.4552	**Cross-section random**
Prob.	t-Statistic	Std. Error	**Coefficient** / **Variable**
0.0411	1.701791	140.6483	**239.3541** / **C**
0.1869	-1.326314	11.01809	**-14.61344** / **BOD Size**
0.2914	-1.059237	73.19998	**-77.53615** / **BOD Indep**
0.0500	-0.449247	16.62299	**-7.467828** / **CEO**
0.0452	2.021299	0.376031	**0.760072** / **Foreign Ownership**
0.0411	0.823654	1.59E-09	**1.31E-09** / **Bank Size**
25.49257	Mean dependent var	0.059263	**R-squared**
67.34402	S.D. dependent var	0.024930	**Adjusted R-squared**
605835.3	Sum squared resid	66.49929	**S.E. of regression**
1.901559	Durbin-Watson stat	1.726108	**F-statistic**
0.132622			**Prob(F-statistic)**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية EVIEWS.

بلغت قيمة (Husmman) لتحليل الانحدار المتعدد (0.2280) وهي قيمة أعلى من (5%) وذلك ما يعكس الأفضلية في استخدام أسلوب الانحدار المتعدد العشوائي وتطبيقه، وليس الثابت.

النتائج.

أظهرت النتائج ما يلي:

اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin`s Q.

بلغت الدلالة الإحصائية (0411.) وهي أقل من (٠.٠٥) مما يدل على وجود أثر للحوكمة على أداء البنوك التجارية الأردنية من خلال قياسه بمقياس Tobin`s Q، فإنه يتم تقييم أداء البنك تبعاً لمدى تطبيقها لتعليمات الحوكمة الخاصة بالبنوك.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin`s Q.

بلغت الدلالة الإحصائية لمتغير "حجم مجلس الإدارة" (٠.١٨٦٩)، وهي أعلى من قيمة الدلالة الإحصائية المتعارف عليها، بحيث تبين بأنه لا يوجد أي أثر لحجم مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، فإن عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يعكس أثر إيجابي أو سلبي على التغيرات الحاصلة بأداء تلك البنوك.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin`s Q.

بلغت الدلالة الإحصائية لمتغير "استقلالية مجلس الإدارة" (٠.٢٩١٤)، وهي أعلى من قيمة الدلالة الإحصائية المتعارف عليها، بحيث تبين بأنه لا يوجد أي أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، فإن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لا تعكس أي أثر إيجابي أم سلبي على أداء تلك البنوك.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية رئيس مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin`s Q.

بلغت الدلالة الإحصائية لمتغير "ازدواجية رئيس مجلس الإدارة" (٠.٠٥٠٠)، وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية المتعارف عليها، بحيث تبين بأنه يوجد أثر سلبي لازدواجية رئيس مجلس الإدارة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، فإنَّ ازدواجية رئيس مجلس الإدارة في حال كانت موجود أي رئيس مجلس الادارة يترأس منصبين في البنك فإن ذلك سوف يؤدي لتراجع في أداء البنك والعكس صحيح.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin`s Q.

بلغت الدلالة الإحصائية لمتغير "الملكية الأجنبية" (٠.٠٤٥٢)، وهي أقل من قيمة الدلالة الإحصائية المتعارف عليها، بحيث تبين بأنه يوجد أي أثر إيجابي للملكية الأجنبية على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، فإن نسبة الملكية الأجنبية يعكس أثر إيجابي على أداء تلك البنوك، ففي حال زادت نسبة الملكية الأجنبية فإن ذلك سوف يزيد من مستوى أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بـ Tobin`s Q.

بلغت الدلالة الإحصائية لفرضية "حجم البنك" (0.0411) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المتعارف عليها (0.05)، مما يتضح بأنه يوجد أثر إيجابي لحجم البنك على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث إنَّ حجم البنك يعتبر مصدر مهم على أداء البنك.

التوصيات:

أوصت الدراسة على ما يلي:

- وضع خطة محكمة لدى البنوك من ناحية تغيير بعض الاستراتيجيات الممكنة والتي تؤثر بشكل رئيسي على رفع مستوى الأداء المالي والذي يتناسب مع طبيعة عملهم، وبالتالي تؤدي لتميزهم بشكل مباشر عن بعضهم البعض.
- التركيز من قبل البنوك بتطبيق Tobin's Q كمقياس للاداء.
- تشجيع المؤسسات المالية بإجراء دراسات فيما يخص الحوكمة.

المراجع:

المراجع العربية

- الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين. (٢٠١٢). **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر**. ط١. عمان – الأردن: دار اليازوري.

- الطويل، أكرم أحمد وجاسم، صلاح الدين شبل. (٢٠١٩). **الشراء وفق Seven Rights والأداء الاستراتيجي**. ط١. عمان– الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- النابلسي، وزينب حسان، الجعافرة، & خالد ارشيد. (٢٠١٧). أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية. المجلة العربية للإدارة، ٣٧(٤)، ٢٢١–٢٣٨.
- بن عيسى. (٢٠١٧). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية. ٨(١):١١١–١٣٠.
- طاشكندي، (٢٠١٩)، أثر آليات الحوكمة على المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٦). مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي. ٣٢(٣):١٦٣-١٩٠.
- عابدين، عصام مهدي. (٢٠٢١). **موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك (الجزء الثاني)**. القاهرة – مصر :دار محمود للنشر والتوزيع.
- مبيضين، شهيد (٢٠١٩)، " أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن مجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية السورية (دراسة حالة). مجلة جامعة حماة. ٢(١١): ٢٦-٤٥.
- محمد، أمجد حسن عبدالرحمن. (٢٠١٩). "دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية". **الفكر المحاسبي**. ٣(٢٣):١-٤٦.
- نادر، (٢٠١٦)،" أثر الملكية الإدارية في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، (دراسة بإستخدام Tobin's Q). *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*. ٣٨(٢):٢٩—٤٤.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Al-Manaseer, Mousa F. and Al-Hindawi, Riyad Mohamad and Al-Dahiyat, Mohamad Abdulrahim and Sartawi, Iaad Issa.(2012).The Impact of Corporate Governance on thePerformance of Jordanian Banks.European *Journal of Scientific Research*. 67(3):349-359.

- Abobakr, M. G. (2017). Corporate governance and banks performance: Evidence from Egypt. *Asian Economic and Financial Review*, 7(12), 1326-1343.
- Bhagwati, Jagdish. (2013). Finance and Development. International Monetary Fund.
- Fanta, A. B., Kemal, K. S., & Waka, Y. K. (2013). Corporate governance and impact on bank performance. *Journal of Finance and Accounting*, 1(1), 19-26.
- Johlet, Satirenjit Kaur and Kaur, Shireenjit and Cooper, Barry. (2015). Board Characteristics and Firm Performance From Malaysian Public Listed Firms.*Journal of Economics Business and Management*.3(2).
- Salem & Others (2016) Does corporate governance affect Australianbanks performance
- Mohammed, F. (2012). Impact of corporate governance on banks performance in Nigeria. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*, 3(3), 257-260.
- Rostami, Malihe. (2015). The Effect of Ownership Structure on Tobin's Q Ratio. Journal of Research in Business, *Economics and Management*. 3(2): 161-171.